



Reducing Accounting Information Asymmetry under International Auditing Standards

Baydaa Fadhil Jasim^{*a}

a Middle Technical University/ Technical Institute of Administration.

Abstract

The research aims to clarify the impact of reducing accounting information asymmetry under international auditing standards and present the cognitive foundations related to accounting information asymmetry and international auditing standards. Moreover, it seeks to highlight the role of reducing accounting information asymmetry under these standards, with the selection of Baghdad Soft Drinks Company (a private joint stock company) as a field for practical application of the research (2022-2023). The deductive and inductive approaches were used to address the research problem and prove its hypotheses theoretically, in addition to adopting the descriptive approach to study the practical aspect. To achieve the research objectives, various sources were utilized, including Arabic and foreign books, university theses and dissertations available in libraries, studies published on the Internet, Arabic and foreign magazines and periodicals, as well as official documents and books. A questionnaire was also prepared and distributed to a sample of participants; then, the data was collected and analyzed statistically. Furthermore, the research has found a strong correlation between accounting information asymmetry and international auditing standards at a significance level ($\alpha \leq 0.01$), where the correlation strength reached (0.85). This indicates that male and female employees are aware of the importance of issues related to information asymmetry and international auditing standards.

Information

Received: 1/1/2025
Revised: 19/1/2025
Accepted: 21/1/2025
Published: 31/1/2025

Keywords:

Accounting Disclosure
Financial Transparency
Quality Of Financial Reports
Financial Governance
International Auditing
Standards

الإفصاح عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة على شركة بغداد للمشروبات الغازية المساهمة

بيداء فاضل جاسم^{*a}

a الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الادارة التقني.

الملخص

يهدف البحث إلى توضيح أثر تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل معايير التدقيق الدولية، فضلاً عن تقديم الأسس المعرفية المتعلقة بعدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية. كما يسعى إلى إبراز دور الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل هذه المعايير، مع اختيار شركة بغداد للمشروبات الغازية (شركة مساهمة خاصة) كميدان للتطبيق العملي للبحث خلال السنوات (2022-2023). تم استخدام المنهجين الاستنباطي والاستقرائي لمعالجة مشكلة البحث وإثبات فرضياته نظرياً، فضلاً عن اعتماد المنهج الوصفي لدراسة الجانب العملي. لتحقيق أهداف البحث، تم الاستعانة بمصادر متنوعة، شملت الكتب العربية والأجنبية، الرسائل والأطروحات الجامعية المتوفرة في المكتبات، الدراسات المنشورة على شبكة الإنترنت، المجلات والدوريات العربية والأجنبية، فضلاً عن الوثائق والكتب الرسمية. كما تم إعداد استبيان وتوزيعه على عينة من المشاركين، ثم جمع البيانات وتحليلها إحصائياً. توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث بلغت قوة الارتباط (0.85). هذا يشير إلى إدراك الموظفين والموظفات لأهمية الموضوعات المتعلقة بعدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية. **الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي، الشفافية المالية، جودة التقارير المالية، الحوكمة المالية، معايير التدقيق الدولية.

* Corresponding author: E-mail addresses: baydaafathal@mtu.edu.iq.
2025 AL – Muthanna University. DOI:10.52113/6/2025-15-1/11-20

المقدمة:

ان التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة أدى الى عدم التوافق بين الانظمة المحاسبية والقوانين النافذة المطبقة في مختلف الدول الأمر الذي دفع هذه الدول الى القيام بتطوير قوانينها بما يتناسب مع هذا التطورات لكن دون أي جدوى فظلت هذه الفروق قائمة الى ان أصدر مجلس المعايير المحاسبية مجموعة من المعايير الدولية التي تستند الى الاطار النظري للمحاسبة وتعمل على ايجاد التوافق بين الأنظمة المحاسبية والقوانين النافذة في الدول وباستخدام وسائل وأساليب وتقنيات معروفة في المجال المحاسبي، تحتل المحاسبة هذه المكانة المهمة نظرًا لقدرتها على توفير معلومات مؤثرة على متخذي القرارات المتعلقة بالموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية، ومصادر هذه الموارد، والتغيرات التي تطرأ عليها. تُقدم المحاسبة هذه المعلومات من خلال تقارير محاسبية تُعرف بالتقارير المالية، والتي تُعتبر المنتج النهائي للنظام المحاسبي لأي وحدة اقتصادية.

تلعب التقارير المالية دورًا حيويًا في تزويد أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية بالمعلومات الضرورية لدعم قراراتهم الاقتصادية. كما تُعد وسيلة لنقل معلومات دقيقة وملائمة تُساعد المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. يمكن النظر إلى عملية إنتاج المعلومات في التقارير المالية على غرار إنتاج أي سلعة مادية، حيث يجب أن تتوافق عملية إنتاج هذه المعلومات مع احتياجات المستفيدين وتلبي توقعاتهم. فضلًا عن ذلك، ينبغي أن يكون العائد الناتج عن إنتاجها مبررًا للجهود والموارد التي أنفقت في إعدادها وإيصالها للمستفيدين. ، كذلك الحال بالنسبة للمعلومات المحاسبية، فإنها يجب ان تتبع من احتياجات الذين يستخدمونها والتي تعتمد على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقرارات التي تتخذها هذه الفئات اما القوائم المالية فتتمثل عصب التقارير المالية كما أشار إلى ذلك مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وهي تحتوي على كثير من المعلومات المالية التي يحتاجها المستفيدون من هذه القوائم، هذا فضلًا عن معلومات تحتويها التقارير المالية لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة فيه مستقبلاً. وانطلاقاً مما تقدم ولتحقيق اهداف البحث قسم البحث الى اربعة مباحث خصص الاول لمنهجية البحث، وكرس المبحث الثاني لعرض ماهية الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية والمبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث على الشركة عينة البحث والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في التحديات المرتبطة بعدم تماثل المعلومات المحاسبية في التقارير المالية وتأثيرها على معايير التدقيق الدولية. في الدول المتقدمة، توفر التقارير المالية معلومات واضحة ومفصلة بفضل الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية. أما في الدول النامية، وخاصة العراق، يعاني سوق الأوراق المالية من نقص كبير في المعلومات المتاحة للمستخدمين، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة في اتخاذ القرارات المالية. يعود ذلك إلى ضعف الالتزام بمعايير الإفصاح

المحاسبي، وعدم اتباع المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية، وغياب التدقيق الخارجي المستقل والمصادقية. وتبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما دور الإفصاح عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية في تحسين معايير التدقيق الدولية؟
2. ما العلاقة بين الإفصاح عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية التي تعد احد أهم القضايا المعاصرة والتي تستحوذ على الفكر المحاسبي ولم يحظ هذا الموضوع الاهتمام الكافي في العراق عند اعداد القوائم المالية ولما له دور في تحسين معايير التدقيق الدولية كما ان التقارير المالية تعد مخرجات للنظام المحاسبي القائم في الشركة، اذ يتوجب اعداد هذه التقارير على اساس تتفق مع متطلبات المهنية عن الامور المهمة في تحدي قيمة الشركة، اذ ان أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه التقارير من شأنه ان يفقدها أهميتها وكذلك تتبع أهمية البحث من أهمية مبدأ الشفافية والإفصاح الذي يعد من اهم اعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، ذلك لان المعلومات تعد احد اكثر الموارد استثماراً، وان استخدامها يشكل أهمية استراتيجية في عصر السوق الحر والمعلومات ولكونها اول دراسة على حد علم الباحث في تناول أثر الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وفق معايير التدقيق الدولية .

اهداف البحث

يتمثل الهدف الاساسي للبحث في بيان تأثير الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل معايير التدقيق الدولية ويتفرع من ذلك ما يلي:

- ✓ تقديم المرتكزات المعرفية عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية.
- ✓ بيان دور الإفصاح عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل معايير التدقيق الدولية.

فرضيات البحث

- يقوم البحث على فرضيتين اساسيتين هما كالآتي:
- H0: هناك علاقة ارتباط بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية.
- H1: هناك تأثير بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية.

حدود البحث

- ❖ الحدود المكانية: تم اختيار شركة بغداد للمشروبات الغازية: مساهمة خاصة موضوع البحث.
- ❖ الحدود الزمانية: للسنوات (2022-2023)

منهج البحث

- سيتم اعتماد منهجية متعددة تجمع بين:
- 1. المنهج الاستنباطي والاستقرائي: لمعالجة مشكلة البحث من الجانب النظري وإثبات فرضياته.
- 2. المنهج الوصفي: لتحليل البيانات عمليًا ودراسة العلاقة بين الإفصاح عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية.

مصادر وأساليب جمع المعلومات

لغرض إنجاز البحث بجانبه النظري والعملية تم الاعتماد على الكتب العربية والكتب الأجنبية والرسائل والبحوث والاطاريح الجامعية المتوفرة بالمكتبات والمنشورة على شبكة الانترنت والمجلات والدوريات العربية والاجنبية المنشورة على شبكة الانترنت والكتب الرسمية اما بالنسبة للجانب العملي تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة البحث ومن ثم جمعها وتحليلها احصائياً.

الاطار النظري

اولاً. مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية- مدخل نظري

لقد بدأت مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية بدأ في أواخر السبعينات مع نظرية الإشارة، حيث قام الباحثون بتطوير نموذج للإشارة يتعلق بهيكل رأس المال، بالاعتماد على مشاكل المعلومات غير المتماثلة بين المديرين الذين يمتلكون معرفة دقيقة عن خصائص الشركة وأرباحها ومخاطرها وفرصها الاستثمارية، والمساهمين الخارجيين الذين يفتقرون لهذه المعلومات. تعتمد هذه النماذج على فكرة أن المديرين التنفيذيين الذين لديهم معلومات داخلية عن شركاتهم لديهم دافع قوي لنقل هذه المعلومات إلى المستثمرين الخارجيين بهدف رفع سعر السهم. ولكنهم يواجهون صعوبة في الإعلان عن الأخبار الجيدة، حيث قد يشك المساهمون في صحة هذه الإعلانات.

(smart, william, & lawrence J, 2004, p. 461)

1. مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تعددت المعاني المفسرة لطبيعة المعلومات، لان المجال الذي يختص بدراسة المعلومات وهو "علم المعلومات" هو مجال حديث لم يتفق على حدوده ومفاهيمه لحد الان لهذا لا غرابة ان يكون تداول كلمة المعلومات يتميز بالغموض والخلط لدى العامة، ان كان تداوله لدى الخاصة يتميز بعدم الوضوح والدقة (منصور و ابو النور محمد، 2000، صفحة 34)

، وما يزيد المفهوم ارباكا هو ملازمة مفهوم المعلومات لمفهوم اخر في الاستخدام وهو البيانات، حيث جاء استخدامهما كمترادفين يربطهما او العطف "المعلومات والبيانات" في الحياة العملية. بمعنى اخر، حيازة اطراف داخلية معلومات محاسبية حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة اكثر من حيازة الأطراف الخارجية (المستثمرين، الدائنين والمحللين... الخ)، وكذلك حيازة مستثمر على معلومات حول معايير التدقيق الدولية بينما هناك مستثمرون اخرون ال يمتلكون مثل هذه المعلومة المحاسبية مما يؤثر في قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة لذلك (Jackson, 2005) إن عدم تماثل المعلومات المحاسبية يكون فيها تخصيص الموارد المتاحة تخصيص المعلومات سلوك متعمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزه معلوماتية بهدف تحقيق عائد غير عادي، فقد تلجا الإدارة الى ذلك بقصد تحقيق منافع شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال عدم الأضرار بمركز الشركة التنافسي. (tang & Luo, 2011, p. 7)

يتم تعريف عدم تماثل المعلومات المحاسبية على أنها الفجوة في المعرفة بين الإدارة أو الأطراف الداخلية من جهة، التي تكون على دراية بتفاصيل الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي

للشركة، والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين من جهة أخرى، حيث قد تمتلك الإدارة معلومات أكثر دقة أو تقوم بإخفاء بعض التفاصيل عن هذه الأطراف. (الليثي م، 2012، صفحة 165) تم تعريف عدم تماثل المعلومات المحاسبية أيضاً على أنه حدوث تفاوت في امتلاك المعلومات بين الإدارة أو الأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى. وبالتالي، يمكن للإدارة الاستفادة من ميزة معلوماتية لتحقيق عائد غير عادي، حيث تمتلك معلومات دقيقة عن الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة قد تفوق تلك التي تمتلكها الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين، أو قد تقوم بإخفائها عنهم. من جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن عدم تماثل المعلومات يظهر عندما يمتلك بعض المستثمرين معلومات خاصة حول معايير التدقيق الدولية بينما يفتقر آخرون إليها، مما يحد من قدرتهم على التمييز بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية المقررة. (الفتوح، 2011، صفحة 21)

تم تعريف عدم تماثل المعلومات المحاسبية أيضاً على أنه مصطلح يشير إلى أن الإدارة هي أكثر الأطراف دراية بوضع الشركة، وذلك بفضل توافر معلومات لديها حول الموقف المالي والقيمة المستقبلية للشركة. (صفا، 2017، صفحة 12) كما تم تعريفها أيضاً على أنها امتلاك الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة بشكل يفوق ما تمتلكه الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والمحللين وغيرهم من المتعاملين في السوق (الدين، 2010، صفحة 10) (خاسف، 2010، صفحة 10)

2. الخصائص المؤثرة في عدم تماثل المعلومات المحاسبية

هناك عدد من خصائص الشركة المؤثرة في عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتي ترتبط ايضاً بكل من مقسوم الأرباح وهيكل رأس المال ويمكن ايضاح خصائص عدم تماثل المعلومات المحاسبية على النحو الآتي: (sanjay, 2005, p. 10)

● **حجم الشركة:** يزداد عدم تماثل المعلومات المحاسبية مع زيادة حجم الشركة، أي ان متوسط العوائد غير الاعتيادية تكون اكبر في الشركات الكبيرة الحجم مقارنة بالشركات الصغيرة الحجم تفضل الشركات الصغيرة الحجم التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة أي انخفاض المقسوم وذلك لتجنب نفسها التكاليف العالية للدخول للأسواق المالية الخارجية سواء أكان ملكية او دين.

● **معدل النمو:** ان الشركات ذات معدلات النمو العالية تكون عرضة إلى لا تماثل معلومات كبير بسبب الصعوبات الكامنة في تقييم فرص النمو المستقبلية للشركة، وعليه فان الميزة المعلوماتية التي يمتلكها المطلعين على المستثمرين الخارجيين قد تكون اكبر في مثل هذه الشركات، وبذلك فان المطلعين في الشركات العالية النمو يمتلكون فرصة اكبر لتحقيق العوائد غير الاعتيادية بسبب عدم تماثل المعلومات المحاسبية الكبير يستخدم هذا المتغير لغرض المراقبة او السيطرة على الاختلافات في فرص النمو المستقبلية لان مثل هذه الاختلافات

• تتعدم قدرة المستثمرين غير المطلعين أو الذين يملكون معلومات أقل على التقدير الملائم لأسعار السهم على أسعار أسهم الشركة والذي يترتب عليها زيادة مدى سعر السهم الخاص بالشركة، مما يؤثر سلبا زيادة المخاطر بسبب نقص المعلومات، يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال للشركة سواء عن طريق المديونية أو الملكية بسبب ارتفاع علاوة المخاطر.

5. العوامل المؤثرة على مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية

هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في اظهار مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بعضها داخلية تختلف من شركة الى اخرى والبعض الآخر خارجية وتتمثل تلك العوامل بالآتي: (لطي، 2009، صفحة 99)

• **تضارب المصالح:** يعتبر مصطلح تضارب المصالح من المصطلحات الشائعة في العديد من المجالات التي يتم اتخاذ قرارات بشأنها، وتظهر هذه المشكلة من خلال نظرية الوكالة نتيجة العلاقة المتداخلة بين المديرين والمالكين.

• **خطط الحوافز الإدارية:** تتمثل هذه العوامل بالخطط المعدة من قبل مجلس الإدارة، فعندما تربط الإدارة حوافز المدراء بما يتحقق من ارباح، اي ان خطط الحوافز الإدارية تنشأ لتقليل التضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين الناتج من تعظيم المصالح الشخصية.

• **ادارة الأرباح:** هي العملية التي يستخدم فيها المديرون أحكامهم الشخصية في البلاغ المالي بهدف تعديل التقارير المالية، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين بشأن الأداء الاقتصادي أو التأثير على النتائج التعاقدية، وتعتمد بشكل أساسي على الأرقام المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية.

• **تباين تطبيق المعايير المحاسبية الدولي:** تتمثل اهم المشكلات التي تواجهها اغلب الشركات بتباين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالتدقيق عن المعلومات المالية.

• **طبيعة النظام الاقتصادي:** يقصد به درجة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، فكلما زادت درجة التدخل، قلت مرونة النظام المحاسبي، وأصبحت الأنظمة تعمل من خلال التشريعات الحكومية. ففي البلدان الاشتراكية، تمتلك الدولة وسائل الإنتاج وتوفر نظاماً موحدة لتسهيل وظيفة الدولة في التخطيط والرقابة. كما توجد أعداد غير محدودة من مستخدمي المعلومات المحاسبية بخلاف الدولة.

• **الضريبة:** تعد الضريبة أحد الأسباب الرئيسية لاختلاف المعلومات المحاسبية، وذلك بسبب تأثيرها على نماذج التدقيق المقدمة من قبل العديد من الشركات. (Woodliff.D.R, 2003, p. 26)

ثانيا. معايير التدقيق الدولية

تمهيد

إنّ معايير التدقيق تمثل مقياس الأداء المهني الذي يُستخدم كنموذج للحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق. (صبح، 2016، صفحة 33) تمثل معايير التدقيق الحد الأدنى الذي يسترشد به المدقق، حيث تساعد في تحديد خطوات التدقيق والإجراءات التي يجب اتباعها. فهي بمثابة المقاييس المعتمدة لتقييم نتائج التدقيق، ومن خلالها يمكن الحكم على مستوى وكفاءة أجهزة التدقيق في أداء العمل، لضمان تطابق مستوى الأداء

ترتبط بكل من مقسوم الأرباح وعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

• **تقلب الأرباح:** ترتفع احتمالية انخفاض العوائد غير الاعتيادية والتي تمثل عدم تماثل المعلومات المحاسبية في الشركات التي تكون أرباحها غير مستقرة بشكل كبير وذلك لغرض تجنب التمويل الخارجي ذا الكلفة العالية عند انخفاض الأرباح، كما ان تقلب الأرباح قد يجعل التنبؤ بالأرباح المستقبلية أكثر صعوبة الشيء الذي يقود إلى لا تماثل معلومات كبير.

• **الموجودات الملموسة:** ترتفع احتمالية ارتفاع العوائد غير الاعتيادية (عدم تماثل المعلومات المحاسبية) في الشركات التي تمتلك موجودات ملموسة أكبر لان مثل هذه الموجودات تمثل ضمانا للشركة اتجاه التزامات الخارجيين توزع الشركات ذات الموجودات الملموسة الأكبر مقسوم أرباح أعلى لان النمو المتوقع فيها يكون أكبر.

(Lu, 2007, p. 30)

3. أنواع عدم تماثل المعلومات المحاسبية

يعرض الفكر المحاسبي أن هناك نوعين من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وهما: (علي و ربيع، 2017، صفحة 25)

• **الاختيار العكسي:** الاختيار العكسي يحدث في ظل وجود فئة معينة تكون فيها المعلومات مميزة دون غيرها. وهذه الظروف تحدث بين البائع والمشتري إذ تؤدي إلى احداث خسائر لجهة معينة، على سبيل المثال مالك الوحدة الاقتصادية يكون لديه معلومات بصدد تدهور سعر أسهم الوحدة في المستقبل وفي الجانب الآخر المشتري ليس لديه علم بتلك المعلومات.

• **المخاطر الأخلاقية:** تحدث المخاطر الأخلاقية نتيجة تكليف إدارة الوحدة الاقتصادية إلى وكيل بهدف تعظيم الثروة، ويترتب عليها فقدان المعلومات الكافية وعدم القدرة على متابعة أنشطة الإدارة، فضلا عن ذلك، يؤدي وجود تعارض في المصالح بين المديرين والمالكين إلى أن المديرين قد يسعون إلى تعظيم مصالحهم الشخصية بجانب مصالح المالك.. (سكر، 2018، صفحة 17)

4. اثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية

إن عدم تماثل المعلومات المحاسبية يؤدي إلى انعكاسات سلبية غير مرغوب فيها على مستوى الشركات، تتمثل في الآتي:

(EL-Tahan, 2018, pp. 7-8)

• تعتمد إدارة الشركات تبني استراتيجيات غير مثالية للتحوط ضد المخاطر وتغيير إدارة خططها، ففي حالة علمها أن المنافسين على دراية بقراراتها قد يقوموا بتعديل خططهم بطرائق سريعة وغير مدروسة.

• ممارسة تصرفات انتهازية والإتجار الداخلي من قبل المطلعين المتمثلين بالأطراف الداخلية في عمليات التداول أسهم الشركة، وذلك عن طريق حجب معلومات معينة عن المستثمرين بحكم موقعهم المتميز داخل الشركة، لتحويل ثروات المستثمرين إليهم من غير المطلعين والأطراف الخارجية، وتحقق عوائد غير عادية.

• انخفاض معايير التدقيق الدولية و حجبها ل لمعلومات عن وضعها قد يضر بالموقع التنافسي للشركة؛ إلا ان المستثمر يلجأ للشركات ذات الإفصاح الجيد لغرض استثماره، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار لدى تلك الشركات.

بناءً على ما تقدم، يعرف الباحث معايير التدقيق بأنها الأدلة والإرشادات التي تضعها الدولة أو الجمعيات المهنية والأكاديمية، والتي تحدد الكيفية أو الطريقة التي يتم بها ممارسة عملية التدقيق من خلال قيام شخص محايد ومستقل يُدعى "مراقب الحسابات". كما تُعد المعايير التدقيقية أداة لتقييم كفاءة أداء مراقب الحسابات وجودة العمل الذي يقوم به.

2. معايير التدقيق واجراءات التدقيق:

تغطي إجراءات التدقيق كافة مراحل العمل اللازمة لجمع الأدلة والشواهد التي تمكن مراقب الحسابات من إبداء الرأي في القوائم المالية التي يتم تدقيقها. (القاضي و دحدوح، 2016، صفحة 27)

أي أنها تشمل جميع الخطوات التفصيلية المرتبطة بوظيفتي الفحص والتحقق، مما يسمح لمراقب الحسابات بتقييم مدى دقة تمثيل القوائم المالية لنتائج عمليات المشروع والمركز المالي. (القانونيين، 2001، صفحة 16)

تعتبر معايير التدقيق مقاييس لجودة تنفيذ الأعمال والأهداف التي يجب تحقيقها باستخدام التقنيات المعتمدة. أما إجراءات التدقيق فهي الطرائق والأساليب التي يتبعها مراقب الحسابات في عملية الفحص، وتختلف هذه الإجراءات حسب الظروف التي يواجهها مراقب الحسابات في كل عملية. بالمقابل، تحدد المعايير كيفية قياس دقة الأعمال وشرح الكيفية التي تتم بها، فضلاً عن الأهداف التي يجب الوصول إليها من خلال تلك الإجراءات. (السامرائي، 2016، صفحة 131)

عرفها مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق بأنها مجموعة من الطرق والأساليب التي يستخدمها مراقب الحسابات في الفحص والتدقيق والاختبار، والتي تمكنه من تكوين رأي في محاييد بشأن القوائم المالية. (مهنة، 2002، صفحة 15) يجب عدم الخلط بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق، فمعايير التدقيق تعتبر ملزمة لمراقب الحسابات، حيث يجب عليه اتباعها بدقة لأنها لا تخضع للاجتهاد الشخصي. فهي تمثل الخطة العامة التي إذا تم الالتزام بها، فإنها تمكن مراقب الحسابات من إتمام عملية التدقيق بنجاح كامل. (الالوسي، 2016، صفحة 93) بينما تعكس الإجراءات التصرفات والممارسات المحددة التي يجب تنفيذها لتحقيق النشاط وتنفيذه، فإنها تختلف عن معايير التدقيق في كونها تتعلق بالتصرفات أو السلوك الواجب اتباعه. في حين أن المعايير تمثل أهدافاً نوعية أو كيفية يجب تحقيقها.

(توماس و هنكي، 2000، صفحة 53)

تُترك هذه الإجراءات لتقدير مراقب الحسابات واجتهاده الشخصي، حيث يختار ما يراه مناسباً وضرورياً من إجراءات لتحقيق أهداف التدقيق وفقاً للمعايير المقبولة والمتعارف عليها. يتم تجميع الإجراءات المحددة لمهمة معينة في خطة مكتوبة تُسمى "برنامج التدقيق." (الالوسي، 2016، صفحة 93)

3. تطور معايير مهنة التدقيق:

أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) في عام 1978 الإطار العام لمعايير التدقيق، الذي تم تعديله في عام 1993. يتكون هذا الإطار من خمسة معايير عامة تم تبويبها في مجموعات، وهي كما يلي: (جمعة، 2016، صفحة 50)

- المجموعة الأولى: معايير الاستقلالية المهنية.
- المجموعة الثانية: معايير الكفاءة المهنية.

المهني مع المعايير المقبولة. وبما أن المعايير هي الأساس لقياس الأداء للأفراد والمنظمات، فإنها تُعتبر هدفاً مرغوباً لتحقيقه، أو نمطاً يتم تبنينه من خلال العرف أو القبول العام، أو يُؤسس عبر الهيئات العلمية أو المهنية أو الحكومية أو السلطة التشريعية. ويهدف وضع المعايير إلى إنشاء قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها مجموعة من الأشخاص في سياق أعمالهم. (خلف، 2004، صفحة 21)

1. مفهوم معايير التدقيق:

تعد معايير التدقيق مفاهيم أساسية يسترشد بها مراقب الحسابات في تقييم عمله، لضمان توافق مستوى أدائه المهني مع المعايير المقبولة عموماً بين أعضاء المهنة. وتكتسب معايير التدقيق أهمية كبيرة لأنها تحدد الأهداف العامة لكل مراقب حسابات مستقل وتعتبر مقياساً للحكم على جودة أدائه. يعتمد هذا الأداء عادة على التقدير الشخصي لمراقب الحسابات، ومع اختلاف هذا التقدير من شخص لآخر، سعت المنظمات المهنية إلى وضع معايير محددة لمهنة التدقيق، بهدف تقليص هذا التفاوت. هذه المعايير تعكس مستوى الجودة المطلوب من مراقب الحسابات في أداء مهامه المختلفة قبل إبداء الرأي. (الالوسي، 2016، صفحة 3)

المقصود بمعايير التدقيق (التي كانت تعرف بأدلة التدقيق حتى عام 1990 عندما قررت اللجنة المكلفة بإعداد تلك الأدلة تغيير تسميتها إلى معايير التدقيق) في أدبيات اللجنة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) هي "مجموعة من القواعد المشتركة التي تنظم عمل مراقب الحسابات عند قيامه بفحص مستقل بهدف إبداء الرأي في القوائم المالية لأي منشأة، بغض النظر عن حجمها أو هدفها أو شكلها القانوني، وذلك في حالة غياب نص تشريعي صادر عن الدولة أو أي جهة محلية مختصة." (السكوتي، 2002، صفحة 1)

في حين يرى (نور) أنها "تحدد الطريقة أو الكيفية التي يتم بها ممارسة مهنة التدقيق، وبالتالي فهي بمثابة النموذج أو الإطار الذي يُستخدم للحكم على نوعية وجودة العمل الذي يقوم به مراقب الحسابات. كما أنها تحدد المسؤولية التي يتحملها مراقب الحسابات نتيجة قيامه بالتدقيق. بناءً على ذلك، تُعد هذه المعايير أداة للتواصل والتوضيح حول متطلبات التدقيق لمختلف الجهات. ومن جهة أخرى، تُعتبر وسيلة لتقييم الأداء المهني لمراقب الحسابات بعد إتمام عملية التدقيق." (نور، 2011، صفحة 22)

عرّف العادلي معايير التدقيق بأنها الإطار العام الذي يوضح الأساسيات التي يجب أن يتبعها مراقب الحسابات، أو الحد الأدنى الذي يوجهه لأداء واجبه في إبداء الرأي المهني حول البيانات المحاسبية. أما (السامرائي) فيرى أن معايير التدقيق هي مقاييس لجودة أداء مراقب الحسابات للإجراءات والأهداف التي يجب تحقيقها باستخدام الأساليب التي يتبناها مراقب الحسابات أثناء عمله. (السامرائي، 2016، صفحة 128)

بينما عرف (Whittington & Pany) معايير التدقيق هي "مجموعة من الأدلة والإرشادات التي تُستخدم للحكم على جودة العمل التدقيقي، وتساهم في زيادة اعتماد الجمهور بشكل أكبر على رأي مراقب الحسابات المرفق بالقوائم المالية." (whittington & pany , 2008, p. 32)

الحفاظ على تنافسيته المهنية من خلال الاستمرار في التعليم والتطوير الفني.

المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل: أكد هذا المعيار على أهمية شمول نطاق عمل المدقق الداخلي لفحص وتقييم دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الوحدة (المؤسسة) وجودة الأداء في تنفيذ المهام الموكلة. كما حدد الأهداف الأساسية لهيكل الرقابة الداخلية، والتي تتضمن توفير معلومات تتميز بالنزاهة والموثوقية، الالتزام بالخطط والسياسات والإجراءات والقوانين، حماية الأصول مادياً، الاستخدام الاقتصادي والكفاء للموارد الاقتصادية، فضلاً عن تحقيق الأهداف التشغيلية للأعمال والبرامج المختلفة.. (الصحف، 2011، صفحة 174)

المجموعة الرابعة: معايير جودة أداء التدقيق: يجب أن يشمل عمل التدقيق مراحل متكاملة تبدأ بتخطيط عملية التدقيق، مروراً بفحص المعلومات وتقييمها، وانتهاءً بتوصيل النتائج ومتابعة تنفيذها. تمثل هذه المعايير توضحاً للمراحل المختلفة لعملية التدقيق، بدءاً بالتخطيط وانتهاءً بمرحلة المتابعة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة (Russell, 2000, p. 13)

الجانب العملي

تمهيد

يتبع الباحث أو الطالب الإجراءات المنهجية في بحثه للوصول إلى نتائج موثوقة ومنطقية. تعتبر هذه الإجراءات ضرورية لضمان دقة وموثوقية جمع البيانات وتحليلها واستنتاج النتائج.

الوصف الاحصائي

المتغير المستقل: عدم تماثل المعلومات

• المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل.
• المجموعة الرابعة: معايير جودة أداء التدقيق.
المجموعة الاولى: معايير الاستقلالية المهنية.

وتشمل هذه المجموعات عدداً من المعايير الفرعية، وهي: (سرايا، شحاته، و راشد، 2013، صفحة 126)

4. **الاستقلال:** يشير استقلال المدقق الداخلي إلى عدم ارتباطه بالأنشطة التي يقوم بتدقيقها، ويتحقق هذا الاستقلال عندما يؤدي المدقق الداخلي عمله بحرية وموضوعية، مما يسمح له بتقديم رأي محايد وغير متحيز.

5. **الوضع التنظيمي:** ينبغي أن تتمتع إدارة التدقيق بمكانة تنظيمية تمكنها من أداء مسؤولياتها بفعالية. كما يجب أن يحظى المدققون الداخليون بدعم من الإدارة العليا ومجلس الإدارة لضمان تعاون الأفراد الخاضعين للتدقيق دون أي تدخل.

6. **الموضوعية:** يتعين على المدقق الداخلي التحلي بالموضوعية أثناء أداء وظيفته، إذ تُعد الموضوعية حالة ذهنية ضرورية يجب أن يتمتع بها المدقق خلال عمله. وينبغي أن يكون رأيه مستقلاً وغير متأثر بأي طرف عند تقديمه لأي رأي يتعلق بمهام التدقيق.

المجموعة الثانية: معايير الكفاءة المهنية: وتضم هذه المجموعة نوعين من المعايير: (عثمان، 2011، صفحة 130)

أ- معايير متعلقة بقسم التدقيق، تشمل مستوى كفاءة الموظفين من حيث مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية، إضافة إلى الالتزام بالانضباط المهني المطلوب. كما يتضمن ذلك الإشراف الفعال لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

ب- معايير تتعلق بالمدقق الداخلي، تشمل التزامه بأخلاقيات المهنة ومعايير الأداء، إلى جانب امتلاكه المؤهلات والمهارات اللازمة لتنفيذ مهامه بدقة. كما يجب أن يكون قادراً على أداء عمله بطريقة تضمن علاقات إنسانية إيجابية داخل الوحدة، مع

جدول (1) وصف متغير عدم تماثل المعلومات

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	توصيل المعلومات الى المستثمرين كافة في الوقت نفسه يؤدي الى ردم الفجوة المعرفية بين المستثمرين.	4.29	0.68	86%	1
2	يساهم استخدام برمجيات توحيد لغة التقارير في تقليل الفجوة المعرفية من خلال ضمان توحيد شكل ومضمون التقارير المالية، مما يسهل فهمها واستخدامها من قبل الأطراف المعنية	4.02	0.92	80%	5
3	النشر الفوري عبر الانترنت يعد وسيلة عادلة لتوصيل المعلومات صحاب المصالح كافة مما يساهم في ردم الفجوة المعرفية بينهم.	3.96	0.87	79%	9
4	استخدام برمجية توحيد لغة التقارير يزيد من شفافية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مما يساهم في ردم الفجوة المعرفية بين أصحاب المصالح.	3.95	0.87	79%	10
5	تعمل بعض من منصات التعامل الالكترونية على إزالة الطرف الوسيط مما يؤدي الى تقليل تكاليف الحصول على المعلومات مما يساهم في ردم الفجوة المعرفية.	4.00	0.73	80%	6
6	استخدام خدمات التخزين خارج الوحدة الاقتصادية في تقليل وقت إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة المعرفية من خلال توفير المعلومات في الوقت نفسه لأصحاب المصالح كافة.	3.90	0.84	78%	12
7	الجيل الجديد من الانترنت يساعد على وصول التقارير المالية عن طريق	3.92	0.94	78%	11

				بروتوكولات خاصة وهذا بدوره ينعكس على سرعة توصيل المعلومة مما يؤدي الى ردم الفجوة المعرفية.
14	77%	0.90	3.85	8 يمكن تعزيز المعرفة المحاسبية لدى المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية فيما اذا تم استخدام أجهزة المحمول بوصفها أداة إعلامية.
7	80%	0.83	3.98	9 اعتماد الأدوات والأساليب التقنية المساندة من قبل أصحاب المصالح الخارجيين من الممكن ان تساهم في تحسين إجراءات التنبؤ المالي مما يحقق الفائدة عند اتخاذ قراراتهم.
3	82%	0.88	4.11	10 تساعد سرعة الاستجابة لمتطلبات أصحاب المصالح من حيث توفير المعلومات في الوقت الفعلي وتخفيض الجهد في ردم الفجوة المعرفية بين أصحاب المصالح والادارة.
4	82%	0.86	4.10	11 اعتماد بعض البرمجيات من قبل أصحاب المصالح في تحليل واجراء مقارنات بين سنوات مختلفة للوحدات الاقتصادية يمكن ان يساهم في تعزيز المعرفة بحقيقة الاداء المتصور عن تلك الشركات.
2	83%	0.81	4.14	12 قيام الإدارة بإتباع طرق محاسبية غير صحيحة يؤدي إلى ارتفاع تقدير المخاطر الناتجة عن عدم تماثل المعلومات.
8	79%	0.83	3.96	13 يؤدي الانخفاض في جودة الأرباح إلى انخفاض كبير في التدفقات النقدية الخاصة بالشركة.
13	77%	0.99	3.87	14 يوجد ارتباط بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات في المعلومات التي ستقدم من قبل الإدارة للمستثمرين.
15	75%	1.11	3.73	15 تدخل إدارة الشركة في تقديم معلومات غير دقيقة عن الأرباح المحاسبية المحققة يؤدي إلى
معدل متغير عدم تماثل المعلومات				
****	80%	0.55	3.98	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المتغير التابع : معايير التدقيق الدولية

الجدول (2) وصف معايير التدقيق الدولية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	ترتيب الاهمية
1	ينبغي ان تكون مهنة التدقيق مرتبطاً بأعلى مستوى اداري ومستقلاً عن الاقسام التنفيذية وبما يتوافق مع معايير التدقيق الدولية.	4.27	0.59	85%	1
2	لا يكلف المدقق الداخلي بتنظيم بعض الاعمال المحاسبية وان اقتضت الحاجة لذلك.	4.21	0.68	84%	3
3	تهتم ادارة الشركة بإجراء التعديلات التي يوصي بها المدقق الداخلي واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.	3.95	0.82	79%	11
4	يستند المدقق الداخلي في حكمه وقراراته على ما جاء بمعايير التدقيق الدولية الى أي قسم داخل الشركة.	4.05	0.80	81%	5
5	ينبغي ان تتوفر لدى المدقق الداخلي القدرة والخبرة الكافية على تحديد ومراقبة مخاطر الشركة.	3.95	0.83	79%	12
6	يحصل قسم الرقابة والتدقيق في الشركة على الموظفين المؤهلين من حيث التعليم والمهارة والتدريب للعمل فيه.	4.13	0.75	83%	4
7	يتطلب عمل المدقق الداخلي المهارة العالية في التعامل مع الناس والقدرة على التوصيل السليم.	4.01	0.83	80%	7
8	ان معايير التدقيق الدولية تلعب دوراً هاماً وبارزاً لنجاح سياسة الخصخصة وتنشيط الاسواق المالية وذلك من خلال تقديم معلومات مالية وغير مالية تتمتع بالحيادية والاستقلال للأطراف المهتمة بالشركة.	3.71	0.95	74%	16
9	من الضروري مواكبة التطورات التي تحصل على معايير التدقيق الدولية والصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية.	4.23	0.75	85%	2
10	يتحقق المدقق الداخلي من تماشي النظم الموضوعية مع القوانين	4.01	0.85	80%	8

				والانظمة التي لها تأثير فعال على العمليات في الشركة واعداد التقارير عنها.
11	75%	0.91	3.73	يؤدي تطبيق معايير التدقيق الدولية الى إمكانية التحقق منها وعرض المعلومات بشكل محايد.
12	77%	0.96	3.85	تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركزها المالي.
13	81%	0.88	4.04	يحدد المدققون الداخليون قدرة الشركة على الاستمرار ان كل جزء من نشاط الشركة موضع تدقيق ومراقبة
14	80%	0.85	3.99	من الضروري وجود معايير تدقيق ملزمة يتم الاسترشاد بها عند القيام بعملية مهنة التدقيق
15	79%	0.96	3.96	تؤثر القوانين والتشريعات والانظمة القائمة على وضع وتطبيق معايير مهنة التدقيق في الوحدة الاقتصادية العراقية.
معدل متغير معايير التدقيق الدولية				
	80%	0.43	4.00	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان

اختبار الفرضيات
الفرضية الأولى: تنطلق البحث من اثبات فرضيات الارتباط التي تفرض:

H0: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

H1: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول (4) قيم الارتباط البسيط (Person) بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية

معايير الإبلاغ المالي		عدم تماثل المعلومات	
0.707**	معامل ارتباط بيرسون		
0.000	القيمة المعنوية		
168	حجم العينة		

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على (SPSS)

فرضيات التأثير
هل يوجد تأثير بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
H0: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
H1: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

تشير المعلومات الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية، حيث بلغت قيمة الارتباط 0.707. وهذا يشير إلى أن الموظفين والموظفات يولون اهتماماً كبيراً بموضوعات البحث المتعلقة بعدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية

جدول (13) معادلة الانحدار لتأثير بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية

معايير التدقيق الدولية							المتغير
م. ت	معامل التحديد R ²	Sig.	قيمة F	Sig.	قيمة T	معادلة الانحدار β	
0.497	0.500	0.000	165.957	0.000	12.882	0.906	عدم تماثل المعلومات

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على (SPSS)

محسوبة قدرها (12.882) وهذا يبين ان قيمة (T) المحسوبة اكبر من قيمة (T) الجدولية والبالغة (1.64). اسهم في تفسير العوامل والقضايا التي تحجم عدم تماثل المعلومات من خلال

يلاحظ من المعلومات الواردة في الجدول اعلاه ان معادلة الانحدار لتأثير عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية ساهم في تحقيق ما مقداره $(\beta = 0.906)$ وهذا حقق قيمة T

فنياً لقسم التدقيق الداخلي في الادارة العامة، وعلى رئيس هذا القسم تنظيم هذه الاقسام ووضع الهيكل التنظيمي لها

3. ضرورة اهتمام اجهزة التدقيق الداخلي بإتباع مجموعة من الاسس والمعايير المعتمدة بهدف الارتقاء بمستوى مهنة التدقيق رفع كفاءة اداء العاملين فيها والمتعلقة بممارسة التدقيق الداخلي كالاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والنزاهة والتفوق العلمي ومجموعة المعايير التي تمثل الاجراءات الاساسية لأداء وادارة نشاط التدقيق كي يتحقق مستوى اداء عالٍ في الاعمال التدقيقية للحد من تماثل المعلومات.

4. يتعين توفير التدريب والتوعية المناسبة للمحاسبين و فرق المالية في شركة بغداد للمشروبات الغازية بشأن معايير التدقيق الدولية ومتطلباتها. يجب أن يكون لديهم فهم متعمق للمعايير وكيفية تطبيقها بشكل صحيح.
5. ينبغي على الشركة تعزيز نظام الرقابة الداخلية لضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية. يمكن أن تشمل هذه الخطوة فحص العمليات المحاسبية وتقييم المخاطر المالية وتوفير آليات لاكتشاف وتصحيح الأخطاء المحتملة.
6. يتعين للشركة تقييم نظمها المحاسبية الحالية وتحديد الثغرات والتحسينات اللازمة لتحقيق الامتثال الكامل لمعايير التدقيق الدولية. يمكن أن تشمل هذه التحسينات تحديث الإجراءات والسياسات المحاسبية وتعزيز نظام التحكم الداخلي.
7. ضرورة ان تتبنى شركة بغداد للمشروبات الغازية متابعة التطبيق القانوني والمنظم لمعايير التدقيق الدولية. يجب عليها الامتثال للتشريعات المحلية ذات الصلة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية المفروضة من قبل الجهات المختصة.
8. تنظيم الدورات والندوات في الشركة المبحوثة حول معايير التدقيق وأحدث التحديثات المتعلقة بها، بهدف تطوير الكوادر المحاسبية والتدقيقية في الشركة.

المصادر

- احمد ابو الفتوح. (2011). اثار عدم تماثل المعرفة في الاسواق المالية على تشكيل الملامح الاساسية للهيكل المالي المعاصر. المجلة العلمية للتجارة والتمويل , المملكة العربية السعودية , المجلد الثاني , العدد الثاني, 299-354.
- احمد القاضي، و احمد دحدوح. (2016). مبادئ التدقيق والمراجعة : الاسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- احمد حلمي جمعة. (2016). المدخل الى التدقيق الحديث . عملن الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- احمد نور. (2011). مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية . الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر .
- الليثي. (2012). 165.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (2001). مفاهيم التدقيق المتقدمة بموجب المنهاج الدولي الذي اقره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . عمان: الاونكتاد.
- امين السيد احمد لطفي. (2009). نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي. مصر: الدار الجامعية.

معايير التدقيق الدولية بواقع ($R^2=0.500$)، ما يحقق قيمة معيارية قيمة F محسوبة مقدارها (165.957).

ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تقول (يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق وبين عدم تماثل المعلومات في شركة بغداد للمشروبات الغازية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)).

ورفض الفرضية الصفرية التي تفرض لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين معايير التدقيق وبين عدم تماثل المعلومات في شركة بغداد للمشروبات الغازية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات

1. تبين وجود علاقة ارتباط معنوية بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية، مما يعكس اهتمام الموظفين بأهمية موضوعات البحث المتعلقة بعدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية.
2. تم تحديد وجود تأثير واضح بين عدم تماثل المعلومات ومعايير التدقيق الدولية، مما يبرز دور هذه المعايير في تحسين الشفافية والوضوح في التقارير المالية.
3. يشير مفهوم عدم تماثل المعلومات إلى امتلاك ميزة معلوماتية لبعض الأطراف على حساب الآخرين، مما يؤدي إلى وجود درجة من عدم التأكد ونقص المعرفة. تقل هذه الظاهرة مع زيادة المعرفة والوضوح بين الأطراف.
4. تعمل معايير التدقيق الدولية على تعزيز إمكانية المقارنة والتوافق بين التقارير المالية للشركات العراقية والشركات الأخرى عالمياً، مما يساعد الجهات المعنية على تحليل ومقارنة الأداء بشكل أفضل.
5. يساهم تطبيق معايير التدقيق الدولية في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركة، مما يدعم تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة.
6. يساعد تطبيق معايير التدقيق الدولية شركة بغداد للمشروبات الغازية في تلبية متطلبات المؤسسات المالية الدولية، وزيادة فرص التعاون مع الجهات العالمية.
7. يعزز تطبيق معايير التدقيق الدولية الرقابة على الشركة من خلال تحديد الإجراءات المحاسبية ومتطلبات التقارير المالية، مما يساهم في تحسين جودة التقارير ورصد المخاطر المالية بفعالية.
8. يؤدي تطبيق معايير التدقيق الدولية إلى تحسين الشفافية والثقة في القطاع الصناعي، فضلاً عن زيادة القدرة على جذب الاستثمارات الدولية وتعزيز الثقة العالمية بالشركات.

❖ التوصيات

1. يجب على شركة بغداد للمشروبات الغازية متابعة التحديثات والتوجيهات المتعلقة بالقوانين والمعايير ذات الصلة. الصادرة من المنظمات الدولية المعنية بمعايير التدقيق الدولية يتم تحديث هذه المعايير بشكل دوري لتوفير الإرشادات الحديثة والتأكد من استمرار الامتثال.
2. ضرورة انشاء وتواجد اقسام للتدقيق الداخلي في فروع الشركة تكون تابعة ادارياً للمدير العام حيث تقدم له تقارير عن سير العمل وانتظامه في الفروع المختلفة، وتكون تابعة

- جمال الدين خاسف. (2010). فلسفة التوليق والازمات المالية العالمية . الملتقى العلمي الدولي حول الازمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، 10.
- جيمس توماس، و روبرت هنكي. (2000). مبادئ المراجعة والتدقيق : النظرية والتطبيق . نيويورك: دار ماكجرو هيل للنشر.
- حازم هاشم الالوسي. (2016). كراس الدورة الاولى حول المعايير الدولية للتدقيق. بغداد: ديوان الرقابة المالية دائرة الشؤون الفنية والدراسات قسم التدريب.
- خاسف جمال الدين. (2010). فلسفة التوليق والازمات المالية العالمية. الملتقى العلمي الدولي حول الازمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
- داود يوسف صبح. (2016). تدقيق البيانات المالية مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية . بيروت: صادر بيروت ج 1 ط2.
- صلاح نوري خلف. (2004). اهمية التدقيق ومدى اعتماد ديوان الرقابة المالية عليه كمدقق خارجي. المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، 21.
- طارق توفيق السكوتي. (2002). معايير التدقيق في العراق بين النظرية والتطبيق. المؤتمر العلمي التاسع لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب .
- عبد الرزاق محمد عثمان. (2011). اصول التدقيق والرقابة الداخلية . بغداد الموصل : الدار النموذجية للطباعة والنشر .
- عبد الفتاح محمد الصحن. (2011). اصول المراجعة . الاسكندرية مصر : الدار الجامعية .
- عصام عبد الرحمن السامرائي. (2016). تقويم تقارير مراقبي الحسابات في العراق وفق معايير التدقيق الدولية والمحلية والقوانين ذات العلاقة . لمعهد العالي للدراسات المحاسبية جامعة بغداد، 128.
- عوض منصور، و ابو النور محمد. (2000). تحليل نظم المعلومات بأستخدام الكومبيوتر . عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع .
- لطفي. (2009). محاسبة الوكالة ومشكلة عدم تماثل المعلومات. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد السيد سرايا، السيد شحاته شحاته ، و محمد ابراهيم راشد . (2013). الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة . الاسكندرية مصر : دار التعليم الجامعي .
- محمد عبد الحميد الليثي. (2012). دراسات في المحاسبة الادارية والمراجعة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمود السيد صفا. (2017). التوسع في الافصاح وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، المجلد الرابع ، العدد الاول ، مصر.
- مراقبة وتدقيق الحسابات مجلس مهنة. (2002). معايير التدقيق الدولية المطبقة في العراق. العراق ، بغداد: منشورات مجلس المهنة.
- مريانا مرزوق متي سكر. (2018). دور اليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار . جامعة النيلين ، السودان.
- يوسف علي، و سميا ربيع. (2017). دور القدرة التنبؤية للارباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات. جامعة البعث، المجلد 39 العدد 43.
- deshmukh sanjay.(2005).effect of asymmetric information on dividend policy .the quarterly journal of finance and accounting.
- EL-Tahan.(2018).the impact of voluntary disclosure of corporatr social responsibility information asymmetry in the stock market . accounting research.8-7 ،
- Jackson.(2005).trade generation reputation and sell-side analysis.
- Russell .(2000) .the quality audit hand book . usa: quality press.
- scott B smart ،megginson william و ،gitman lawrence J .(2004) .corporate finance .south-western a division of thomson learning.
- smart .(2004) .corporate finance .south-western a division of thomson lerning : 461.
- tang و ،Luo.(2011) .transparency of corporate . university college london,UK.7 ،
- whittington و ،ray pany .(2008) . principles of auditing and other assurance services .
- Woodliff.D.R .(2003) .Taxation and its influence on accounting information disparities .journal of accounting and taxation.26 ،
- Y. Lu .(2007) .Essays on asset tangibility and corporate finance .university of toronto.30 ،